نص نادر لتواقيع البطاركة
توقيع للبابا بنيامين الثاني (١٣٢٧م)

د / مجدي جرجس
كلية الآداب
جامعة كفر الشيخ

تدور هذه الورقة حول نص نادر ومهم جاء في مخطوط قبطي محفوظ بمكتبة الدار البطريركية بالقاهرة، وهو نص توقيع للبطريرك القبطي البابا بنيامين الثاني (١٣٢٧–١٣٣٩م). والتواقيع هي بمثابة قرارات التعيين التي كانت تصدر عن الخليفة، ثم عن السلطان (في العصر المملوكي)، في الوظائف المختلفة. وكان البطريرك، بصفته رئيس الطائفة القبطية، يصدر له هذا التوقيع. وبالرغم من أهمية هذا النوع من الوثائق في تاريخ القبط، إلا أنه لم يصلنا، حتى الآن، أي توقيع أصلي للبطاركة، بالرغم من وجود الأدلة على إصدارها والاحتفاظ بها في البطريركية. وإلى جانب الأهمية البالغة لهذا النوع من الوثائق لحقل الدراسات الوثائقية والأرشيفية، فأنها تبرز أيضًا جانب مهم من تاريخ علاقات الدولة بالكنيسة في القرن الرابع عشر الميلادي، ومقارنته بفترات زمنية أخرى سابقة أو لاحقة

وتحاول هذه الورقة، أولاً، تتبع تاريخ تواقيع البطاركة، من حيث شكلها وموضوعها، وذلك من خلال دراسة علاقة الدولة بالبطاركة، وكيفية تحديد صلاحياتهم ومهام وظائفهم، ومن كانت لهم سلطة تعيين البطاركة ومراقبة أداءهم لوظائفهم. ثانيًا، لماذا هذا التوقيع لهذا البطريرك بالذات، حيث أنه ورد في مخطوط مخصص لرصد الرسائل والأدراج الصادرة عن بطريرك لاحق، وهو البابا يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤–١٥٢٤م)، وسنحاول تقديم اقتراحات وتفسيرات مختلفة حول هذا النص الوحيد، ومحاولة قراءة ملابسات وروده في هذا المخطوط. ثالثًا، نشر النص، ودراسته دراسة وثائقية تفصيلية، وتحليل فقراته، وفهم سياقاتها.

أولاً. صلاحيات البطاركة في العصر الإسلامي، والتأريخ لتواقيع البطاركة.

يعد اللقاء الأول بين عمرو بن العاص (أول حاكم مسلم لمصر) والبابا بنيامين الأول (البطريرك القبطي المعاصر) لقاء حاسم في تحديد كثير من ملامح العلاقة بين الحاكم المسلم والبطريرك القبطي بصفته رئيس الطائفة[١]. وفي هذ اللقاء الذي وصلنا عن طريق المصادر القبطية، أعطى عمرو بن العاص صلاحيات للبطريرك ليستعيد ممارسة سلطاته على طائفته وأن يسترد كنائسه "جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم"[٢]. وبالرغم من عمومية هذا التصريح إلا أنه يشير إلى منح البطريرك سلطة ما على أعضاء طائفته. ولكن لم يكن هذا النص في شكل عهد مكتوب يحدد هذه الصلاحيات ويكون مرجعًا للحكام المسلمين التالين. إلا أن هذه السابقة من أول حاكم مسلم ستشكل أساسًا لتقنين وضع وسلطة البطريرك.

وظهر نص هام في أواخر القرن الثاني الهجري يحدد وضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وهو المعروف "بعقد الذمة"[٣]؛ وبالرغم مما أثير حول هذا النص ومدى صحة نسبته إلى الخليفة عمر بن الخطاب[٤]، إلا أنه إستقر فى البناء الفقهي والقانوني للمجتمع الإسلامى، وأصبح أساسًا لتقنين وضع أهل الذمة فى المجتمع الإسلامى. ويظهر أيضًا في تواقيع البطاركة كسياق لوضع أهل الذمة في المجتمع الإسلامي[٥]. ولكن هذا النص بكل بنوده لم يتطرق إلى طبيعة تنظيم طوائف غير المسلمين، ومن ثم لم يرد به أي تحديد لطبيعة دور رئيس الطائفة، أو البطاركة. وفي ظل عدم وجود نص محدد يوضح كيفية تنظيم الطائفة القبطية كمرجع للإدارة الحكومية، صار تدخل ولاة الأمور في هذا الشأن مرتبطًا بسياساتهم وسماتهم الشخصية.

والمتأمل لتاريخ مصر في أوائل العصر الإسلامي، يتضح له أن تعيين البطاركة ومساءلتهم كان شأنًا محليًا من سلطة ولاة مصر، وقد يتدخل الخلفاء في بعض الحالات التي تُرفع إليهم شكاوى بشأنها. مثلما تمكن بطريرك مصر الخلقيدوني من السفر إلى دمشق والحصول على سجل من الخليفة يزيد بن معاوية في عام ٦٦٢م لإطلاق يده في ممارسة سلطاته على رعيته في الإسكندرية، ومنع متولي مصر من التدخل في شئونه[٦]؛ أو عندما سأل أحد الشمامسة الخليفة أبا جعفر أن ينصبه بطريرك على مصر بدلاً من البطريرك القائم آنذاك (البابا مينا السابع والأربعين ٧٧٧–٧٩٩م)، "فكتب له سجلاً إلى والي مصر"[٧].

وهذه حالات استثنائية؛ إذ تفيض سير البطاركة المصريين في العصرين الأموي والعباسي بدور ولاة مصر في تعيين البطاركة. وعلى سبيل المثال كان لعبد العزيز بن مروان (٦٥–٨٥هـ/ ٦٨٥–٧٠٥م) الكلمة الأخيرة في حسم اختيار كل من البابا إسحق الأول (٦٩٠–٦٩٢م) البطريرك الحادي والأربعين[٨]، والبابا البابا سيمون الأول (٦٩٢–٧٠٠م)[٩]. بعد وفاة البابا سيمون، كتب عبد العزيز سجلاً لأحد الأساقفة ليعطيه سلطة النظر في أموال الكنيسة وأعمال البطريركية، لحين تولي بطرك جديد[١٠]. واستقر العرف على أن يقوم القبط باختيار البطريرك، ثم عرض الأمر على الوالي للحصول على موافقته؛ من ذلك ما حصل أثناء التشاور لاختيار البطريرك ميخائيل الأول (٧٤٤–٧٦٨م) في زمن حفص بن الوليد[١١]. وعندما وقع الاختيار وذهبوا به إلى حفص "قال لهم هذا الرجل الذي اصطفاه الله لكم أن يكون لكم أبا خذوه وامضوا بسلام"[١٢]. ويذكر كاتب سيرة البابا مرقس التاسع والأربعين (٧٩٩–٨١٩م) أن الأساقفة ذهبوا إلى الوالي يستأذنوه في إقامة بطريرك عوضًا عن

الراحل، فسأل عن اسمه، "وأمر بكتابة اسمه في الديوان، ثم أذن لهم في أقامته عوض أنبا يوحنا"[١٣].

وأحيانًا يكون لوالي الإسكندرية كلمة في الأمر، خاصة وأن البطاركة كانوا يقيمون بالإسكندرية؛ ففي سيرة البابا يوساب الثاني والخمسين (٨٣١-٨٤٩م) ذهبوا به إلى والي الاسكندرية (عبد الله بن يزيد) ليأخذوا رأيه قبل رسامته "كما جرت العادة في كل زمان"، فلما امتنع والي الإسكندرية، وطلب منهم مالاً حتي يوافقهم، اعترض الأساقفة وقالوا له بأنهم ليسوا تحت سلطانه بل تحت سلطان الوالي بالفسطاط[١٤].

على أن الإشارة الأولى إلى وجود وثيقة رسمية تحدد صلاحيات البطريرك ومهام وظيفته جاءت في عصر الخليفة المأمون؛ إذ تتحدث المصادر عن سجلاً أعطاه الخليفة المأمون، أثناء تواجده فى مصر عام ٢١٧هـ/٨٣٢م، للبابا يوساب الثانى والخمسين، أمر فيه بإكرام البطريرك "ولا يعارضه أحد فى حكمه ولا فى من يوسمه ولا من يقطعه"[١٥]. ويظهر هذا السجل في مناسبات لاحقة، حيث دافع البطريرك عن الصلاحيات المعطاة له من الخليفة المأمون، وأظهر هذا السجل عندما حاول قاضى مصر، أثناء خلافة الواثق (٢٢٧-٢٣٢هـ/ ٨٤٢-٨٤٧م)، أن ينقل إختصاصات البطريرك إلى أسقف مصر، وقال له: "الآن معي سجل من الملك بتقوية يدي....سلطاني عليهم من الله والملك وإنفاذ حكمي في شعبي ورعيتي ..." وأظهر البطريرك هذا السجل للقاضي واطلع عليه، ويضيف كاتب السيرة "وكان له سجلات من الملوك المأمون عبد الله بن هرون الرشيد عند وصوله إلى مصر ومن إبراهيم أخيه، ولما ولي هرون الواثق ولد إبراهيم سألوه في تجديد سجل لأبينا فكتب له"[١٦]. والإشارة إلى أن الخليفة المعتصم والخليفة الواثق جددا للبطريرك هذا السجل

تدل على أنه نص قانوني يحدد صلاحيات البطريرك ومهامه. لم يصل إلينا نص هذا السجل كاملاً، ولكنه ربما كان الشكل الأول لما عُرف بعد ذلك بتواقيع البطاركة.

ما من شك بأن سلطات البطاركة قد تأثرت في أواخر عصر الأمويين وحتى أواخر القرن العاشر الميلادي، لأسباب اقتصادية وسياسية وإدارية، ودانت الكلمة لأعيان الطائفة، وظهروا وكأنهم المسيرون لأمور الطائفة[١٧]. إلى أن تمكن البطاركة من استعادة سلطاتهم مرة أخرى في العصر الفاطمي، وانتقل مقر البطريرك من الإسكندرية إلى القاهرة لكي يقوم البطريرك بدوره ككمثل للطائفة في مركز الحكم. وتشير الدلائل إلى دعم الفاطميين للبطاركة لإعادة هيكلة الكنيسة والطائفة، بدءاً من فترة البابا ابرآم بن زرعة (٩٧٥–٩٧٨م)، الذي بدأ في تفعيل صلاحياته وإلزام الرعية بالقوانين المسيحية[١٨]. وبدأ البطاركة، بدعم وتعضيد من قبل الحكام، يصدرون تشريعات جديدة باللغة العربية توضح تمتعهم بصلاحيات واسعة. منها، قوانين البابا خريستوذولس السادس والستين (١٠٤٧–١٠٧٧م)[١٩]؛ وقوانين البابا كيرلس السابع والستين (١٠٧٨–١٠٩٢م)[٢٠].

وبالرغم من عدم ورود إشارات في المصادر التاريخية إلى إصدار قرارات تعيين للبطاركة القبط من قبل الخلفاء الفاطميين أو سلاطين بني أيوب، إلا أن هناك نص وصلنا، يبين استقرار مراسم إصدار هذه التواقيع عن الخلفاء العباسيين، هو تقليد الخليفة العباسي القائم بأمر الله (١٠٣١–١٠٧٥م) للبطريرك الكلداني عبد يشوع الثاني ابن العارض (١٠٧٤–١٠٩٠م)، وتاريخ هذا التوقيع نوفمبر ١٠٧٤م[٢١]. والتواقيع التالية في العصر المملوكي لا تخرج عن هذا القالب.

وفي مصر، سعت الكنيسة إلى استكمال هيئاتها ولوائحها في العصر الأيوبي (١١٧٤–١٢٥٠م). وتوالت الكتابات الكنسية التي تحدد صلاحيات واختصاصات

البطريرك، كرئيس للطائفة. وأعادت الكتابات الكنسية رسم صلاحيات البطاركة وسلطاتهم استنادًا إلى قوانين الكنيسة في الخمسة قرون الأولى. إذ ينص القانون الرابع والثلاثون من قوانين الرسل على ضرورة أن تعين كل أمة رئيسًا لأساقفتها وألا يقدم الأساقفة على أمر خطير بدون رأيه[٢٢]. ورتب القانون الخامس والثلاثون من قوانين الرسل كيفية فض المشاكل وتسيير أمور الكنيسة والعبادة[٢٣].

وتضمنت السلطة الكنسية للبطريرك، الصلاحيات التالية: رسامة القسوس والشمامسة، الوعظ، التعليم، الإفتقاد، سلطات الحل والربط، والحرص على القوانين والتقاليد الكنسية. على أنه في العصر الإسلامي توسعت صلاحياتهم لتشمل شئون الطائفة ككل، وتوسعت كتب البيعة في القرن الثالث عشر، في شرح مهام وسلطات البطريرك، والهيئات المعاونة، بل ووصف مجلسه[٢٤]. وحددت كتب الكنيسة نطاق ولاية البطريرك القضائية فى الأمور التالية:١) فصل المنازعات وقطع الخصومات. ٢) إيصال الحقوق إلى مستحقيها إذا ثبت باقرار أوبينة. ٣) الحجر على من هو ممنوع من التصرف إما لصغر أو لجنون أولسفه، حفظًا للأموال على مستحقيها وتصحيحًا لأحكام العقود فيها. ٤) النظر فى الأوقاف. ٥) تنفيذ الوصايا على شروط الموصي فيما أباحه الشرع ولم يمنعه. ٦) استخلاف من يصلح للحكم إذا كان العمل كثيرًا. ٧) تصفح شهوده وأمناؤه وإستبدالهم عند ظهور العجز والخيانة[٢٥]. كذلك أشارت المصادر الكنسية في القرن الثالث عشر إلى "تقاليد" البطاركة الصادرة عن الحكام وضرورة قراءتها في طقس رسامة البطريرك[٢٦].

سبق وأن أشرنا إلى أن تنظيم طوائف غير المسلمين لم يرد في نصوص قانونية إسلامية، وبالتالي لم يكن هناك تقنين لصلاحيات البطريرك. وعلى ذلك كانت هذه الصلاحيات المنصوص عليها في قوانين الكنيسة وتشريعاتها، هي المرجع الذي استند

إليه كتاب الإنشاء في صياغة مسئوليات البطاركة التي ظهرت لاحقًا في تواقيعهم. حيث اعتبرت الدولة البطريرك هو المسئول الأول أمامها عن طائفته، ومن ثم صارت وظيفة البطريرك، كرئيس طائفة، ضمن الوظائف الحكومية التى تُقرر بتواقيع شأنها شأن الوظائف الأخرى فى الدولة. وبالرغم من أن هذه القرارات الخاصة بتعيين البطاركة قد تكون قد بدأت في العصر الفاطمي، إلا أنه لم يصلنا منها شئ.

والمرة الأولى التي يرد فيها مصطلح "توقيع" كمرادف لقرار تعيين بطريرك قبطي ورد في سيرة البابا أثناسيوس الثالث (١٢٥١–١٢٦١م): "...ورتبوا معه من يتحدث له مع الأمراء على أن ينال في سبيل تعيين القس غبريال في الكرسي البطريركي ألف دينار ويضمن القيام بها لبيت المال. فقام القس أبو شاكر بالعمل لتحقيق ذلك، ووفق في مهمته وأخذ "توقيعا كريمًا" بالموافقة على رسامة القس غبريال"[٢٧]. وشهد العصر المملوكي انتظام صدور التواقيع، ووصلت إلينا نسخ من تواقيع البطاركة، توضح بدقة نطاق صلاحياتهم واختصاصاتهم.

ثانيًا. نص وحيد لتوقيع (محاولات للتفسير)

بالرغم من انتظام ديوان الإنشاء في إصدار تواقيع للبطاركة القبط في العصر المملوكي، إلا أنه لم يصلنا، حتى الآن، سوى نصين لتوقيعين من تواقيع البطاركة؛ الأول هو ما أورده القلقشندي، وهو نص توقيع صدر للبابا يوأنس العاشر"جرجس بن القس مفضل" (١٣٦٣–١٣٦٩م)، في شهور عام ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م[٢٨]. والثاني هو التوقيع موضوع هذه الورقة. وهو أمر جد غريب! فلا نحتاج إلى دليل على صدور هذه التواقيع منذ بدايات العصر المملوكي (على أقل تقدير)، واستمرار صدورها. يكفي أن نشير إلى النسخ الاسترشادية التي صاغها القلقشندي، أو من قبله ابن فضل الله العمري، وكذلك نسخة توقيع حقيقية صدرت بالفعل أوردها

القلقشندي. ويذكر ابن الصيرفي بأن ديوان الإنشاء كان يحتفظ بنسخ من الوثائق الصادرة عنه، كنوع من الحفظ الأرشيفي، وكذلك كنماذج إرشادية لكتاب الديوان[٢٩].

ومن البديهي أن أصول هذه التواقيع كانت تُسلم إلى البطاركة أنفسهم، ومن ثم حفظها بالبطريركية. ولا نعدم الدليل على وجودها بمكان ما بالبطريركية؛ منها هذا التوقيع موضوع هذه الورقة. حيث تولى أحد الكتاب، في الغالب كان سكرتيرًا للبطريرك، تجميع ونسخ الرسائل والقرارات الصادرة عن البابا يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤م) بعد وفاته. وكان من بين هذه الأوراق هذا التوقيع. وبالرغم من أن الكاتب لم يأت على نسخة توقيع البطريرك صاحب الرسائل نفسه، إلا أن عثوره، أو اختياره، لهذا التوقيع يوضح أن البطريركية كانت تحتفظ بأصول التواقيع.

ولدينا أدلة أخرى على وجود هذه التواقيع بأرشيف البطريركية حتى أواخر القرن التاسع عشر، على أقل تقدير. والقصة التي أوردها المؤرخ القبطي توفيق إسكاروس، تنير لنا بعض الجوانب. حيث طرح الرجل سؤالاً حول تواقيع البطاركة (قرارات تعيينهم)، فى معرض حديثه عن البابا بطرس الجاولى (١٨٠٩-١٨٥٢م)؛ حيث تساءل عن جهة إصدار قرار تعيينه: هل يأتى القرار من السلطان العثماني باستانبول؟ أم يصدر عن حاكم مصر؟ وأضاف قائلاً: "ليت فى مكتبة الدار البطريركية أو فى محفوظاتها النصوص الرسمية وصور الأوامر الصادرة بتولية الآباء البطاركة، وكيفية كتابتها، والسلطة المعطاة لهم..". ثم علق فى الهامش قائلاً: "سألت مرة غبطة الأب البطريرك (يقصد كيرلس الخامس، ١٨٧٤-١٩٢٧م، المعاصر لتأليف الكتاب) عن أوراق من هذا القبيل، فأخبرنى بأنه يتذكر أنه رأى عند رسامته دشتًا فى زكيبتين مليئتين، ولكن لم يعلم ماذا فعل الزمان بهما فيما بعد.."[٣٠]. على

كل حال، هذه شهادة هامة عن وجود هذه التواقيع في أرشيف البطريركية حتى أواخر القرن التاسع عشر. ولكن حتى الآن لم اتمكن من الوصول إليها، إن كانت لازالت محفوظة في مكان ما بالبطريركية.

لماذا نسخ كاتب المخطوط هذا التوقيع بالذات؟

لا أملك تفسيرات محددة لسبب إدراج هذا التوقيع ضمن هذا المخطوط. وما سأحاول طرحه هو تقديم إيضاحات إضافية، حول هذا التوقيع والمصدر الذي جاء فيه، ثم اقتراحات للإجابة عن السؤال المطروح؟

ورد هذا التوقيع في مخطوط عنوانه "كتاب يحتوي مكاتبات تحتاج إليهم الآباء البطاركة والمطارنة والأساقفة"[٣١]. والمخطوط يتضمن الرسائل والأدراج الصادرة عن البابا يوانس الثالث عشر (١٤٨٤–١٥٢٤م)، وبالذات الرسائل الصادرة عنه في الفترة من ٢ طوبة ١٢٢٢ش/ ٢٨ ديسمبر ١٥٠٥م إلى ١ بؤونة ١٢٢٦ش/ ٨ يونيو ١٥١٠ م. وهذه الرسائل قام بتجميعها كاتب البطريرك أو تلميذه ونسخها في كتاب، والنسخة التي بين يدينا نسخة وحيدة، أتمها ناسخ لاحق وهو "الناسخ القس فضل الله"، والذى عاش حتى عام ١٦٠٣م تقريبًا ــ وتم نسخ هذه المخطوطة بين عامى ١٥٧٤ –١٥٨٦م. وجميع الرسائل تتعلق بأمور معاصرة لهذا البطريرك، من قرارات تعيين كهنة ونظار، ومراسلات إلى كنائس وأساقفة وأديرة، ورسائل أخرى تتضمن موضوعات أخرى متنوعة، من بينها نماذج فارغة لتقاليد ومراسلات[٣٢]. والجدير بالذكر أن هذا النوع من المخطوطات القبطية والمسمى اصطلاحًا "كتب الأدراج البابوية"، سارت على هذا النهج، أي أنها تنسخ رسائل وقرارات حقيقية للبطاركة، بالإضافة إلى نسخ استرشادية قد يحتاج إليها كتاب البطريرك، ويسيرون على نهجها[٣٣]. ورصدنا ذلك في المخطوطات السابقة على هذا المخطوط، والتالية

له. وعنوان هذا المخطوط يشير إلى ذلك بوضوح "كتاب يحتوي مكاتبات يحتاج اليهم الآباء البطاركة والمطارنة والأساقفة". وتضمن هذا المخطوط بعض نماذج فارغة لقرارات تعيين ومراسلات؛ نذكر على سبيل المثال "نسخة تقليد للشمامسة"، يذكر صيغة التقليد ويأتي عند الاسم فيقول "فلان"[٣٤]. ولكن الغريب أن كاتب هذه المخطوطة لم يأت على ذكر توقيع هذا البطريرك، أو أي من البطاركة السابقين عليه. وتفرد بنسخ توقيع البابا بنيامين الثاني (١٣٢٧-١٣٣٩م)، دون أي بطريرك آخر!

وعلى افتراض أن هذا التوقيع، قد اندس بين أوراق البطريرك صاحب المخطوط، إلا أن كاتب المخطوط فطن لذلك، وكان بإمكانه أن ينحيه جانبًا؛ إذ أنه يميز بوضوح أن هذا التوقيع خاص بالبابا بنيامين، وينقل نصه بتاريخه. بقي التفسير الآخر، وهو أن كاتب المخطوط ربما تعمد، عن وعي، إدراج هذا التوقيع.

على أن المتأمل للسيرة الرسمية لهذا البطريرك الواردة بكتاب سير البيعة، يجد أنها لا تشير إلى خصوصية ما! وجاءت في غاية الاختصار في كتاب سير البطاركة، شأنه شأن معظم بطاركة العصرين المملوكي والعثماني[٣٥]. واستغرقت سيرته هذه الفقرة فقط:

"بنيامين البطرك وهو الثاني والثمانون من العدد. هذا الأب بنيامين تنبأ عليه أبينا القديس برصوما العريان قبل نياحته. أوسموه بطركًا في الخامس عشر من شهر بشنس سنة ألف ثلاثة وأربعين للشهدا. وكان هذا الأب القديس من أهل الدميقراط بالصعيد. وكان راهبًا عابدًا مقيم بجبل طرا وتنيح في اليوم الحادي عشر من شهر طوبة سنة ألف خمسة وخمسين للشهدا. وفى أيامه تولا شرف الدين النشوا ابن التاج وجرا عليه [البطريرك] شدايد كثيرة وأهانوا النسا وأولادهم والرهبان والرهبانات والأساقفة. ومات النشؤ فى العقوبة ببركة صلاة هذا الأب وطلباته وحل الانتقام من

الله على جميع فاعلى السوء وهذا الأب أعمر دير القديس أنبا بيشاي بشيهات وأنفق عليه من عنده. ومدة إقامته بطركًا إحدى عشر سنة وثمانية شهور وتنيح ودُفن بدير شهران"[٣٦]. فهذا البطريرك شانه شأن معظم بطاركة العصر المملوكي، لم يتميز بشئ خاص في تاريخ الكنيسة!

يبقا فقط الاسم "بنيامين"! وربما يكون ذلك هو مفتاح هذا السر؛ حيث أورد كاتب المخطوط هذا التوقيع تحت عنوان: "توقيع شريف سلطاني للأب السيد البطريرك أنبا بنيامين، تاريخه ثالث عشر جمادى الآخر سنة سبعة وعشرين وسبعماية"، دون أن يذكر أنه بنيامين الثاني. والحقيقة أن كتاب السير قد درجوا على ذكر اسم البطريرك دون تحديد رقمه في حمل الاسم، فمثلاً لدينا تسعة عشر بطريركا باسم يوأنس، آخرهم يوأنس التاسع عشر (١٩٢٩–١٩٤٢م). يرد دائمًا ذكر البطريرك "يوأنس" أو يوحنا" دون تحديد أي يوحنا، ويكون الفيصل هو رقمه في سلسلة البطاركة، ففي سيرة البابا بنيامين صاحب هذا التوقيع، يأتي ذكره كما أسلفنا "بنيامين البطرك وهو الثاني والثمانون من العدد"، وهو ثان بطريرك يحمل اسم بنيامين. واسم "بنيامين" بالذات له أهمية خاصة، حيث كان هو أول بطريرك قبطي في العصر العربي، وطبيعة علاقته بعمرو بن العاص شكلت نموذجًا للعلاقة بين الحاكم المسلم والبطريرك القبطي. فهل توهم الكاتب أو اختلط عليه الأمر أنه بنيامين الأول، أول بطاركة الكنيسة في العصر الإسلامي؟ ومن ثم أول بطريرك يصدر له مثل هذا النواع من القرارات (التواقيع)!!

وتوجد شواهد أخرى تشير إلى هذا الخلط بين سيرة بنيامين الأول (٦٢٣–٦٦٢م)، وبنيامين الثاني (١٣٢٧–١٣٣٩م). إذ وردت فقرة في مصادر متنوعة حول البابا بنيامين الأول، تنسب له قيامه بتعمير أديرة بوادي النطرون: في سير

البطاركة "وبطلبته بدأت عمارة ديارات وادي هبيب"[٣٧]؛ وفي ذيل كتاب يوساب أسقف فوة: "وعلى يدي هذا الأب بنيامين بنيت كنيسة بومقار بشيهات"[٣٨]؛ وعند المقريزي "... وأقيم بعده على اليعاقبة بنيامين، فعمر الدير الذي يقال له دير أبوبشاي، ودير سيدة أبو بشاي، وهما في وادي هبيب"[٣٩]. وورد في كتاب سير البطاركة، نصًا مشابهًا في سيرة البابا بنيامين الثاني "وهذا الأب أعمر دير القديس أنبا بيشاي بشيهات وأنفق عليه من عنده". أردت فقط أن أدلل على أنه ربما هناك خلط في السيرتين، ومن ثم اختلط الأمر على كاتب المخطوط، ولم يفرق بين بنيامين الأول وبنيامين الثاني.

من ناحية أخرى، تشير الدلائل إلى أن الذي قام بكتابة هذا التوقيع هو كاتب الإنشاء الشهير، ابن فضل الله العمري، والذي كان معاصرًا للبابا بنيامين الثاني. حيث أن الفترة التي قضاها ابن فضل الله العمري في ديوان الإنشاء (٧٠٩-٧٣٨هـ/ ١٣٠٩-١٣٣٧م)[٤٠]، شهدت العام الذي تولي فيه البابا بنيامين الثاني البطريركية عام ١٣٢٧م. ويذكر ابن فضل الله العمري أنه التقي البابا بنيامين، ونقل عنه في كتابه "مسالك الأبصار" معلومات كثيرة عن الحبشة، وذكره مرات عدة في كتابه: "وأخبرني البطريرك بنيامين فيما حكي لي في كتابه عنهم"[٤١]. فهل كان ذلك سببًا لأن يعد هذا التوقيع فريد في بابه لدى كتاب البطريركية كنموذج لنص صادر عن أشهر كتاب الإنشاء؟ خاصة وأن هذا النوع من المخطوطات يعد تسجيلاً للرسائل والقرارات الصادرة عن ديوان البطريرك، وكذلك تقديم نماذج إنشائية للكتاب اللاحقين.

حاولت أن اختبر هذه الفرضية، وتتبعت نماذج القلقشندي، فأضاف القلقشندي مزيد من الغموض! حاول القلقشندي أن يقدم سلسلة منضبطة للبطاركة

القبط، وتحرى الدقة في تتبعه لسلسلة البطاركة. وإمعانًا في السعي نحو تقديم سلسلة دقيقة للبطاركة، ذكر القلقشندي أحد البطاركة دون الوقوف على اسمه، وقال "قدموا عليهم بطركًا لم أقف على اسمه"[٤٢]. وهذا يبين حرص القلقشندي على ضبط هذه السلسلة. ولكن عندما جاء إلى ذكر البطاركة في العصر المملوكي، وهو عصره، نحا، بغرابة شديدة، هذه الدقة جانبًا، وحاءت قائمة البطاركة القبط التي أوردها القلقشندي مضطربة وعير منضبطة. رصد القلقشندي في الفترة من ١٠ رمضان ٦٣٣هـ/١٧ مايو ١٢٣٦م إلى سنة تأليفه الكتاب ٨١٤هـ/ ١٤١١م ستة بطاركة فقط من أصل إثنى عشر بطريرك. أي أنه أسقط ستة بطاركة من السلسلة. والفترة التي قضاها القلقشندي في العمل بديوان الإنشاء (٧٩١–٨٠١هـ/ ١٣٨٩–١٣٩٩م) لم تشهد تعيين بطاركة حيث شهدت هذه الفترة بطريرك واحد تَعّين قبل عمل القلقشندي بديوان الإنشاء، وهو البابا متى الكبير السابع والثمانون (١٣٧٨–١٤٠٨م).

وفي سيرة البابا بنيامين الثاني (صاحب هذا التوقيع) قال القلقشندي: "ثم قدم بعده في الدولة الناصرية محمد بن قلاوون البطرك بنيامين وهو الذي كان معاصرًا للمقر الشهابي بن فضل الله، ونقل عنه بعض أخبار الحبشة. ثم قدم بعده المؤتمن جرجس بن القس مفضل في شهور سنة أربع وستين وسبعمائة"[٤٣]. أسقط القلقشندي اثنين من البطاركة قبل البابا بنيامين الثاني، وأسقط اثنين آخرين بعده، وقفز من البابا بنيامين الثاني (رقم ٨٢ في سلسلة البطاركة) إلى البابا يوأنس العاشر (رقم ٨٥ في سلسلة البطاركة)، والذي أسماه القلقشندي باسمه قبل رسامته بطريركًا "المؤتمن جرجس بن القس مفضل". وعندما تناول القلقشندي في موسوعته تواقيع البطاركة ووصاياهم، أورد وصية البطاركة التي أنشأها ابن فضل الله العمري

كأنموذج[٤٤]، وعندما أراد إيراد نص حقيقي لتوقيع، أورد توقيع تاريخه ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م للبابا يوأنس العاشر (١٣٦٣-١٣٦٩م)، تاريخه شهور سنة ٧٦٤هـ[٤٥]، وهو البطريرك الذي وضعه القلقشندي بعد البابا بنيامين الثاني (صاحب التوقيع موضوع الورقة). وبالرغم من دأب القلقشندي على الاستشهاد بنصوص رسمية صدرت عن ديوان الإنشاء من إنشاء ابن فضل الله العمري[٤٦]. إلا أنه استشهد بنص حقيقي صدر بعد ابن فضل الله العمري، ولم يستشهد بهذا التوقيع. وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوقيع من إنشاء القلقشندي نفسه؛ حيث أنه التحق للعمل بديوان الإنشاء عام ٨٠١هـ/ ١٣٩٩م، أي بعد صدور هذا التوقيع بأكثر من ست وثلاثين عامًا! أردت فقط أن أقول أنني لم اتمكن من تبيان تركيز القلقشندي على توقيع حقيقي لبطريرك بعينه. وهو الأمر الذي ربما يكمن وراءه أسباب لم اتمكن من الوقوف عليها، مثلما الحال في ورود هذا التوقيع موضوع الورقة في مخطوط لاحق.

صياغة التوقيع: تميز هذا التوقيع بصياغة فريدة في بابها (سيأتي شرحها لاحقًا). حيث خلا من أي إشارة إلى مصطلحات مألوفة في التواقيع التي نعرفها، مثل "أهل الذمة"، الطائفة الصليبية". أو ما يرد في خطب التواقيع من تعابير تتحدث عن بعض الأمور العقائدية الخاصة بوضع المسيح بين المسيحية والإسلام. كما أنها خلت أيضًا من صياغة أيضًا مألوفة في التواقيع، وهي التصلية والتسليم على الرسول بعد حمد الله. ربما كانت هذه الأمور وراء اختيار كاتب المخطوط لإيراد هذا التوقيع دون غيره، على اعتباره نموذج جيد، من وجهة نظره، يخلو من إي إشارات دينية إسلامية قد يستنكف كاتب قبطي مسيحي من إيرادها في نص كنسي.

على أن هذه النقطة قد تستدعي خاطرة أخرى، وهي إمكانية تدخل الكاتب في نسخ التوقيع وحذفه لعبارات لا تروق له. ولكن دراستنا لهذا المخطوط قد

كشفت لنا الدقة المتناهية التي يسير عليها، والتي نستبعد إقدامه على هذا الأمر. كما أن بنية التوقيع تشير إلى اتساقه وعدم التدخل بالحذف. من ناحية أخرى، الناسخ يكتب هذا النص في القرن الخامس عشر. وكان لديه متسعًا لينتقي توقيعًا أخر ويقوم بتنقيحه. وكان الأجدى أن ينسخ توقيع البطريرك المعاصر له. لذا أظن أنه نقل نص التوقيع بدقة ولم يتدخل في صياغته.

لا يبقا سوى ملاحظة أخيرة وهو أن هذا التوقيع صدر في عهد سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية (٧٠٩–٧٤١هـ/١٣٠٩–١٣٤٠م). وهي أطول فترة قضاها سلطان مملوكي في سدة الحكم. وربما كانت أزهى فترات عصر المماليك البحرية، على أن هناك بطريركان آخران قد عاصرا فترة السلطان الناصر محمد، ويُفترض صدور تواقيع لهم، وهما البابا يوأنس التاسع (١٣٢٠–١٣٢٧م)، والبابا بطرس الخامس (١٣٤٠–١٣٤٨م).

كانت هذه هي كل ما استطعت أن أقدمه حول هذا التوقيع، وسياقات اختياره للنسخ في مخطوط قبطي، وهي كلها محاولات لشرح ظروف وملابسات، ربما تلقي بعض الضوء على هذه الوثيقة. وتعليقاتي على نص التوقيع تقدم إيضاحات أخرى.

ثالثًا. نشر التوقيع والتعليق عليه

أ– نشر التوقيع

النص بالأساس لوثيقة هامة، ولكنها وردت في متن مخطوط. ومن ثم تتداخل هنا قواعد النشر، على أن ورودها في مخطوط يحسم الأمر. ومن ثم سأقيم نصًا صحيحًا أثبت فيه الهمزات والتنوين. والحقيقة أن الكاتب أثبت التنوين كثيرًا[٤٧].

سالتزم بترقيم سطور التوقيع وفق سطور المخطوط، لسببين: السبب الأول وهو عملي؛ حتى يسهل الإشارة إلى السطور أثناء التعليق. الثاني، وهو ظني أن الناسخ التزم بالسطور الأصلية للتوقيع، وقد درج الكاتب على ذلك في كل المخطوط. ودليلي على ذلك نص رسالة من البطريرك يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤م) أرسلها إلى ملك الحبشة في ٨ يونيو ١٥١٠م، جاء في نهايتها "وعدة أسطر هذه البركة المشروحة أعلاه. مايتي سطرًا. واسم الله والعلامة المقدسة والتاريخ"[٤٨]. وجاءت نص الرسالة في مائتي سطر بالضبط، مما يدفعني إلى الظن بأن الكاتب سار على نفس النهج والتزم بسطور التوقيع الأصلي.

النص

١- نسخة توقيع شريف سلطاني للأب السيد البطريرك انبا بنيامين

٢- تاريخه ثالث عشر جمادى الآخر سنة سبعة وعشرين وسبعماية.

٣- أما بعد حمدًا لله تعالى الذي نشر احساننا كوسع ساير العالم

٤- وبسط معروفنا في البسيطة ليتم به جميل المكارم. واطلع

٥- لجم[٤٩] دولتنا الشريفة في أفق السماء. فاهدى به العاجزين

٦- واسترشد به الحازمين. أنه لما كانت الطايفة المسيحية

٧- محتاجة الى رييسًا تقتدي بها في دينها وتعتمد عليه في الأحكام

٨- المتزلة في إنجيلها. وبطريركا يرفع الحرم عن من وقع

٩- في الجرم. وأن يكون منتصبًا لدعوايهم وباحثًا بعلمه عن

١٠- علة دعاويهم. ومبين لهم ما وجب عليهم. إذ الشرع الشريف

١١- أذنا أن نتوصى بهم. وأن نقرهم عن الهدنة التي هي غاية [١٩٤و]

١٢– قصدهم ومطلبهم. وأن يأوون إلينا عند كل شدة. وأن
١٣– يكونوا تحت كنفنا لأنهم أقرب إلى المؤمنين مودة. ولما كانت
١٤– حضرة الشيخ الجليل المبجل الرييس الفاضل الثقة بنيامين
١٥– ثقة الدولة ابن ابراهيم {ابن}(٥٠) اختيار الملوك والسلاطين. أبقاه
١٦– الله تعالى لطايفته. وأقر بوجوده أهل ملته. من يستحق
١٧– هذه الولاية. بما اتصف به من أوصاف الروحانيين. وتخلق به من
١٨– أخلاق الربانيين. وعدا في منهج الزهادة. وراح وتسلك مسلك
١٩– من تقدمه. وساح وانقطع في الجيال والبراري. وأنفق عمره
٢٠– على بطن خالي وجسد عاري. وانعقد الاختيار من أبناء
٢١– جنسه أنه فارس هذه الحلبة. وأجدر بامتطا هذه الرتبة
٢٢– ولذلك رسم بالأمر الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي
٢٣– الناصري المنصورى. لازالت أيامه الشريفة تشمل بفضلها
٢٤– جميع الملل. وتغمر بغماير كرمها ساير النحل. أن يتقدم الشيخ
٢٥– المشار إليه على الطايفة النصرانية اليعقوبية. ويكرز
٢٦– بطريركا عليهم على عادة من تقدم من أمثاله ومستقر قاعدتهم
٢٧– بالديار المصرية. والثغور المحروسة. والجهات المعروفة [١٩٤ظ]
٢٨– الجاري بها العادة الى آخر وقت. معتمد في ذلك أجمل سيرة
٢٩– وأحسن سريرة. قايمًا بقوانين شريعته حاكمًا بين طايفته
٣٠– بنص قواعد ملته باذلاً فى التحليل والتحريم غايت الاجتهاد
٣١– بما حقه فى الإنجيل. بحيث أن يعم نظره الجليل من أحوالهم والحقير

٣٢- والكبير منهم والصغير. لا يفعل أمرًا إلا وهو مغدوقًا

٣٣- بإشارته. وليقدم عليهم الأساقفة والقسيسين من هو مواظبًا

٣٤- لديانته وأمانته. ولا يمضوا أمرًا من أمورهم حتى يتعلق بإرادته.

٣٥- وليلزم أهل الأديرة والكنائس رفع الأدعية الصالحة

٣٦- بدوام أيامه القاهرة. وأن لا يخرجوا عن حد ولا رسم ولا يحدثوا

٣٧- شيًا ما لم يرى به نظره. وأن يسلكوا أأهل الأديرة ما يجب عليهم

٣٨- من حق الواردين. وأبنا السبيل من إعانة الراحل وإكرام

٣٩- النازل. والحكم في منزلته بما هو منصوصًا في شريعته. ليكون

٤٠- أموالهم محفوظة بحسن رعايته. ولا يقدم عليهم من هو من

٤١- أهله. ولا من سبطه. وإن أمكن ذلك واضطر الأمر إليه.

٤٢- فيكون من هو شبيها لسيرته. متنسكًا بنسكه. فإن حضر في مجلسه

٤٣- فيكون في أدنا مكان وهو أعلم بما يلزم. وأدرى وأحق بهذه الرتبة.[١٩٥و]

٤٤- واجرى بعد الخط الشريف أعلاه الله تعالى حكما بامضاه. [١٩٥ظ]"[٥١]

ب- التعليق على التوقيع

التوقيع

يقول القلقشندي أن مصطلح "التوقيع" له دلالات عدة في علم الإنشاء، حتى أنه صار عند العامة مقابل لعلم صناعة الإنشاء، فيقول: "صار لصناعة الإنشاء اسمان: خاص يستعمله أهل الديوان ويتلفظون به وهو كتابة الإنشاء، وعام يتلفظ به عامة

الناس وهو التوقيع". ويشرح أصل إطلاق "التوقيع" على "صناعة الإنشاء" من ارتباط العمل بالتوقيع على حواشي القصص وظهورها بخط الخليفة أو السلطان أو الوزير أو صاحب ديوان الإنشاء أو كتاب الدست ومن جرى مجراهم، بما يعتمد في القضية التي رفعت القصة بسببها، ثم أطلق على كتابه الإنشاء جملة[٥٢]. وبالرغم من أن ابن فضل الله العمري يقول بأن "التواقيع" صارت تصدر لعامة أرباب الوظائف، جليلها وحقيرها، كبيرها وصغيرها، إلا أنه يعترض على هذا التعميم، ويقول بأن ذوي الشأن يجب أن تُسمى تقاليدهم "تفاويض"، وللصغار "مراسيم"، ولأدنى الطبقات "تواقيع"[٥٣]. ويبدو أن اعتراض ابن فضل الله العمري، لم يؤخذ في الاعتبار، حيث يقول القلقشندي بأن مصطلح "التوقيع" صار يُطلق على نوع خاص مما يكتب في الولايات وغيرها لعامة أرباب الوظائف، من أعلاها إلى أدناها[٥٤]. وأخذ يعدد القلقشندي مراتب التواقيع، وصولاً إلى الطبقة الرابعة "وهي لأصغر ما يكون من الولايات"[٥٥]. ويقع "توقيع" البطاركة ضمن هذه الطبقة.

ولاعتقادنا بأن كاتب هذا التوقيع هو ابن فضل الله العمري، أو على الأقل كُتب في فترة توليه ديوان الإنشاء، لذا سيكون النموذج الذي وضعه ابن فضل الله العمري للتواقيع هو المعول عليه في تقسيم أجزاء هذا التوقيع، ثم مقارنته بنماذج القلقشندي.

ذكر ابن فضل الله العمري بنية التقاليد عامة، ومن بينها التواقيع، وحدد أجزائها في: الخطب؛ ثم حال الولاية؛ وحال المولى وحسن الفكر فيمن يصلح، وأنه لم ير أحق من ذلك المولى، ويسمى، ثم يقال ما يفهم أنه هو المقدَّم الوصف أو المتقدَّم إليه بالإشارة، ثم يقال: "رسم الأمر الشريف، العالي، المولوي، السلطاني، الملكي، الفلاني" ويدعى له أن يقلد كذا، أو أن يفوض إليه كذا؛ والأول، أجل، ثم يوصي بما

يناسب تلك الولاية مما لا بد منه، تارة جُماليا، وتارة تفصيليا. ثم يختم بالدعاء للمولى بالإعانة، أو التأييد، أو المزيد، أو التوفيق، أو ما يجري هذا المجرى ثم يقال: "وسبيل كل واقف عليه العمل به بعد الخط الشريف أعلاه"[٥٦].

بينما نختلف صياغة التواقيع قليلاً في بعض المواضع "وقد تستفتح التواقيع بـــ "الحمد لله"، وقد تستفتح بـــ "أما بعد حمد الله"...ومن استصغر من المولين لا يدعى له في آخر توقيعه، ولا يقال في آخر التواقيع على اختلافها: "وسبيل كل واقف عليه" بل يقال: "فليعتمد ما رسم به فيه بعد الخط الشريف أعلاه"[٥٧].

ومن خلال التوقيع المنشور، يظهر الالتزام الدقيق بهذا النموذج.

أجزاء التوقيع:

سأناقش أجزاء هذا التوقيع مقارنة بالنماذج التي أوردها القلقشندي، وكذلك النص الحقيقي لتوقيع صدر للبابا للبابا يوأنس العاشر (١٣٦٣-١٣٦٩م)، تاريخه شهور سنة ٧٦٤هـــ/ ١٣٦٣م. وهناك توقيع آخر أورده القلقشندي صادر عن الخليفة العباسي القائم بأمر الله (١٠٣١-١٠٧٥م) للبطريرك الكلداني عبد يشوع الثاني ابن العارض (١٠٧٤-١٠٩٠م)، وتاريخ هذا التوقيع نوفمبر ١٠٧٤م[٥٨]. بالرغم من أن بنيته تتوافق تمامًا مع تواقيع العصر المملوكي، إلا أن الفرق بينهم أن الأول صادر عن الخلفية، وبالتالي صياغة الفقرات مختلفة عن تلك الصادرة عن السلاطين، لذا لن استشهد به إلا قليلاً.

- الخطبة (س١-٦)

بدأت الخطبة بـــ "أما بعد حمد الله" (س٣)، وهي تتفق مع جميع الخطب التي أورها القلقشندي قي نماذجه، أو التوقيع الحقيقي الذي نشر نسخته[٥٩]. ثم تتناول

خطبة التواقيع عادة رعاية السلطان لسائر الملل والأجناس، ومنهم "أهل الذمة"، ومن ثم، ترد فقرة تشير إلى رعاية السلطان للقبط اليعاقبة بصفتهم أهل ذمة. على أن خطبة هذا التوقيع جاءت قصيرة جدًا! ولم تشر إلى وضع القبط كأهل ذمة، واستخدمت تعبيرًا فضفاضًا يعبر عن رعاية السلطان ليشمل "ساير العالم" و"البسيطة". وهي خطبة فريدة في نوعها.

– حال الولاية (س٦–١٣)

تتناول هذه الفقرة حاجة الطائفة إلى تعيين بطريرك ليتولي شئونها، وأشار في هذا التوقيع إليهم بعنوان "الطائفة المسيحية" (س٦) دون أن يحدد أنهم يعاقبة أو حتى قبط. في حين ترواحت التواقيع الأخرى في تسمية الطائفة بـــ "الملة المسيحية والفرقة اليعقوبية"؛ "طائفة النصارى اليعاقة بالديار المصرية"؛ "أهل الذمة القبط". إلا أنه يعود بعد ذلك ويشير إلى طائفة القبط بـــ "الطايفة النصرانية اليعقوبية" (س٢٥). ثم أشار باختصار إلى مهامه الرئيسية (س٧–١٠)، وهي تدور حول صلاحياته القضائية للفصل في أمورهم. وعادة التواقيع أن يذكر مهامه إجمالاً، ثم يفصلها في الوصية.

ومما تفرد به هذا التوقيع أيضًا، إشارته إلى طبيعة الوضع القانوني للطائفة القبطية في إطار "الهدنة" (س١١) بحسب تعبير التوقيع. وهو أيضًا فريد في بابه. ولقد أفاض القلقشندي في تعريف ووصف عقد "الهدنة"، والتي تتم في الغالب بين ملوك المسلمين وملوك الكفار للاتفاق على إنهاء الحروب أو وقفها لفترة من الزمن وفق شروط يرتضيها الطرفان[٦٠]. وقد تُستخدم "الهدنة" لوصف طبيعة وضع طوائف "المستأمنين" في دار الإسلام، وهو ما لا ينطبق على "القبط اليعاقبة"، حيث أنهم ممن صولحوا على الجزية، وصاروا أهل ذمة. وفي كل نسخ التواقيع ترد الإشارة إلى "أهل الذمة". إلا هذا التوقيع، وربما يتسق ذلك مع خلو خطبة التوقيع من وصف الطائفة

القبطية بـــ"أهل الذمة". على أن استخدام هذا المصطلح "الهدنة" قد يشير إلى قلاقل وتوترات معاصرة مع بعض البلاد المسيحية. ولكن لم ترد أي إشارة في المصادر التاريخية إلى مثل هذه القلاقل، ولم تشهد فترة الناصر محمد بن قلاوون الثانية (٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩-١٣٤٠م) أي مناوشات مع الصليبيين، أو الفرنج. أما في الشأن الداخلي، فهناك إشارة فتنة وقعت بين الفرنج والمسلمين بالإسكندرية، وتوترت الأجواء بسببها، ولكن هذه الفتنة وقعت في تاريخ لاحق على تاريخ صدور هذا التوقيع إذ أنها حدثت في ٥ رجب ٧٢٧هـ[٦١]. كذلك شهد عام ٧٢١هـ سلسلة من الأحداث الملتهبة؛ حيث هُدمت كنائس عديدة في مختلف أنحاء مصر، ثم تبعتها حرائق كثيرة بالقاهرة[٦٢]. ولكن كان السلطان غير راض بالمرة عن هذه الأحداث، وشرع في معاقبة المعتدين على الكنائس. ومن ثم كان استخدام مصطلح "الهدنة" للتعبير عن طبيعة علاقة القبط بالسلطة المملوكية أمر غير مألوف. ولم يرد في أي من نسخ تواقيع البطاركة التي أوردها القلقشندي، أو وصية البطاركة التي أوردها ابن فضل الله العمري.

حال المولى (س١٣-٢١)

يذكر ابن ناظر الجيش أن ألقاب البطريرك، هي "البطريرك الجليل القديس الروحاني المتبتل الخاشع قدوة النصراينة"[٦٣]. ويعطي القلقشندي ألقابا أكثر تنوعًا لبطريرك النصارى اليعاقبة، ليختار منها الكاتب ما يشاء، وقال أنه رآها في بعض التواقيع "الحضرة السامية، الشيخ، الرئيس، المبجل، المكرم، الكافي، المعزز، المفخر، القديس، شمس الرياسة، عماد بني المعمودية، كتر الطائفة الصليبية، اختيار الملوك والسلاطين"[٦٤]. وجاءت ألقاب البطريرك بنيامين في التوقيع: "حضرة الشيخ الجليل المبجل الرييس الفاضل الثقة بنيامين ثقة الدولة ابن ابراهيم اختيار الملوك

والسلاطين"(س١٤–١٥). في حين خلت ألقابه من تعبيرات أخرى وردت في معظم التواقيع وهي "بني المعمودية...الطائفة الصليبية". وتميز الدعاء له بصيغة فريدة، لم ترد في نماذج التواقيع، إذ جاءت على هذا النحو "ابقاه الله تعالى لطايفته، وأقر بوجوده أهل ملته" (س١٦). ثم أخذ يعدد صفاته الخلقية والروحية (١٧–٢١)

– الاعتماد والتفويض

وجاءت كعادة التواقيع ""ولذلك رسم بالأمر الشريف..." (س٢٢–٢٨)

– الوصية (س٢٨–٤٣)

في نص الوصية، تأتي مهام البطريرك وصلاحياته بالتفصيل (س٢٩–٤٣). ويتضح من مهام البطريرك أنها تلخيصًا لما استقرت عليه القوانين الكنسية من تحديد مهامه واختصاصاته القانونية والقضائية، من رسامة الكهنة والفصل في الخصومات ورعاية الكنائس والأديرة. وهي الاختصاصات التي تطورت في العصر الإسلامي وتبلورت في القرن الثالث عشر، كما أسلفنا. كما خلت الوصية من التحذير من الاتصال بالحبشة. حسبما أورد ابن فضل الله العمري في وصية بطريرك اليعاقبة[٦٥].

– الختام (س٤٤):

وجاء الختام حسبما أوضح ابن فضل الله العمري بأن التواقيع لا يرد في ختامها "وسبيل كل واقف عليه" بل يقال: "فليعتمد ما رسم به فيه بعد الخط الشريف أعلاه"[٦٦]. وجاء ختام هذا التوقيع "واجرى بعد الخط الشريف اعلاه الله تعالى حكما بامضاه".

خلاصة

تتوافر لدينا الأدلة على أن أصول تواقيع البطاركة كانت محفوظة بمكان ما ببطريركية القبط الأرثوكس بالقاهرة. على أنه لم يصلنا، حتى الآن، أي من هذه التواقيع. والوثائق التي يحتفظ بها أرشيف البطريركية في الوقت الحالي جميعها وثائق ملكية عقارات أو أراض زراعية؛ بمعنى أن الأرشيف كان يحقق غايات عملية، أُنشئ من أجلها، وهي وظيفة الأرشيف ومفهومه في كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويبدو أن تنقل مقر البطريرك عبر أماكن مختلفة تسبب في تشتت الكثير من الوثائق التاريخية الهامة، أو ارتأى البعض عدم أهميتها، وآثر الاهتمام بالوثائق المتعلقة بممتلكات البطريركية؛ من ثم ضاعت أو أُهملت وثائق تاريخية هامة. على أن بعض من هذه الوثائق والنصوص التاريخية وجدت طريقها إلى بعض المخطوطات، ومنها هذا النص الفريد لتوقيع أحد البطاركة القبط في القرن الرابع عشر الميلادي. على أن ورود هذا النص في هذا المخطوط يطرح عددًا من الأسئلة والقضايا تتماس مع أطر وحقول معرفية عديدة، منها:علم الإنشاء، وتاريخ البطاركة، وتاريخ مصر في العصر المملوكي، وحقل آخر هام وهو علم الإنشاء عند القبط، أو قواعد الكتابة عن البطاركة والأساقفة. خاصة وأن هذا النص جاء في مخطوط خُصص لهذا الغرض. وهذه المداخلة محاولة للتعاطي مع بعض من هذه المحاور لتقديم اقتراحات تفسيرية لجوانب عديدة مرتبطة بهذا النص. ولكنها محاولة بالأكثر للفت الانتباه إلى طرق تفسير وتحليل نصوص الوثائق بغض النظر عن طريقة وصولها إلينا.

لا يطالبوا اضعف والذي اقتضاه الراي في ذلك مع مشية
الرب سبحانه وهو ان الكهنة والجماعة يجتمعوا في فلانية الخ
المشار اليه ويفحصوا عن موجب الكراهية فان راوا لها وجه
من الوجوه المعينة اعلاه يفصلوا بينهما على ما حكمت به الاباء
في ذلك الفصل واركانت العلة من العلل الخفية التي لم يذكر
اعلاه يفصلوا بينهما على ما حكم به القانون في العلة او السبب
الخفي اما على وجه المعرفة به قبل حمل الاربون او على وجه قلة
المعرفة بذلك حكم ما تشهد به البينة في ذلك وقد امروا
الاباء وقالوا ليس لاحد من المومنين ان يخرج عن شيء من احكام
شريعته الى غيرها قط مما حق وجب عليه في شريعته او طلبا
لما يستحقه بمقتضاها او لتحليل حرام فيها او لتحريم حلال
فيها ومن فعل ذلك فهو تحت ✠ فيعلموا الفريقين ذلك
ويتمسكوا بقوانين شريعتهم في ذلك حيث انه لا لاحد من
الفريقين سلطانا من قبل الرب سبحانه يخرج عما نص عليه
امر الجماعة من الواجب في ذلك فمن تمرد من الفريقين لقوانين
شريعته ورأي جماعته واخفر جانبه وتعاطا لرفيقه

طاعة الله بركة الرب تحل عليه وعلى بنيه واولاده وزوجته
واهله ودويه ومايليه وفي جميع ما يتقلب فيه من الاسباب
وبعايته والله تعالى يعصمهم من العصيان الجميع ويسمع على الشاعين
الطايعين لقوانين شريعتهم ولراي اكابرهم في الواجب الرجع
والغفران بطلبات العذري كل حين والشهداء والقديسين
نسخة توقيع شريف سلطاني للاب السيد البطريرك انبا بنيامين
تاريخه تاسع عشر حمادي الاخرة سنة سبعة وعشرين وسبعماية
اما بعد حمد الله تعالى الذي شرح صدرنا كما وسع سايرالعالم
وبسط معروفنا في البسيطة ليتم به جميل المكارم واطلع
لجدولنا الشريفة في افق السماء فاهدى به العاجزين
واسترشد به الحايرين انه لما كانت الطايفة المسيحية
محتاجة الى رييسا تقتدي به في دينها وتعتمد عليه في الاحكام
المنزلة في اجيالها وبطريركا يرفع الحرم عن من وقع
في الجرم وان يكون منتصبا لدعواتهم وباحثا بعلمه عن
علة دعاويهم ومبينا لهم ما وجب عليهم اذا الشرع الشريف
اذنا ان نتوصى بهم وان نقرهم عن الهفوة التي هي عاية

قصدهم ومطلبهم وان يأووا الينا عند كل شدة · وان
يكونوا تحت كنفنا لانهم اقرب الى المودة · ولما كانت
حضرة الشيخ الجليل المجد الرئيس الفاضل النقة بنيامين
نقة الدولة ابن ابراهيم ابن اختيار الملوك والسلاطين ابقاه
الله تعالى لطايفته · واقر بوجوده اهل ملته · من يستحق
هذه الولاية بما اتصف به من اوصاف الروحانيين وتخلق به من
اخلاق الربانيين وعدا في منهج الزهادة · وراح وتسلك مسلك
من تقدمه · وساح وانقطع في الجبال في البراري · وانفق عمره
على بطرخالي وحسنه عاري · وانعقد الاختبار من ابناء
جنسه انه فارق هذه الجلبة · واجدر بما تطاهده الرتبة ·
ولذلك رسمنا بالامر الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي
الناصري المنصوري · لازالت ايامه الشريفة تشمل بفضلها
جميع الملل · وتغمر بغمايركرمها سايرالنحل · ان يتقدم الشيخ
المشار اليه على الطايفة النصرانية اليعقوبية · ويكون
بطريركا عليهم على عادة من تقدم من امثاله · ومستقر قاعدهم
بالديار المصرية · والثغور المحروسة · والجهات المعروفة ·
الجاري بها العادة الى اخر وقت · معتمد في ذلك اجمل سيرة
واحسن شريعة · قايما بقوانين شريعته · حاكما بين طايفته ·
بنص قواعد ملته · باولا في التحليل والتحريم غاية الاجتهاد ·
ماحقه في الاحيان بحيث ان يعم نظره الجليل مراحوالهم الحقير
والكبير منهم والصغير · ولا يفعل امرا الا وهو معد وقا
باشارته · ولتقدم عليهم الاساقفة والقسيسين من هو مواظبا
لديانته وامانته · ولا يمضوا امرا من امورهم حتى يعلق بارادته
وليلزم اهل الادية والكاين رفع الادعية الصالحة
بدوام ايامه القاهرة · وان لا يخرجوا عن حد ولا رسم ولا يحدثوا
شيا مالم يرى به نظره · وان يسلكوا اهل الادية ما يجب عليهم
من حق الواردين · وابناء السبيل من اعانة الراحل واكرام
النازل · الحكم في منزلته بما هو منصوص في شريعته · ليكون
اموالهم محفوظة بحسن رعايته · ولا تقدم عليهم من هو من
اهله · ولا من سبطه · وان امكن ذلك واضطر الامر اليه ·
فيكون من هو شبيها لسيرته · متمسكا بسلكه · فان حضر في
مجلسه · فيكون في ادنا مكان وهو اعلم بما يلزم · وادرى باحق بهذه
الرتبة ·

وأجري بعد الخط الشريف أعلاه الله تعالى حكما بمقتضاه

نسخة ورقة كتب للعلم يعقوب الشامري دعا

قال الكتاب المقدس. على الرحماء تحل الرحمة. وبعد فانه لما اتفقت الآراء. ونطقت الألسنة. فان المحل الكريم العالي الرسمي الفاضلي السعيدي الموفقي الكبير الآن على الطائفة الشامرية بالديار المصرية. والبلاد الشامية. كثر الله سلامته. ونسخ في مدة حياته عنده محبة لكل الناس ورحمة على سائر الأجناس من طائفته. وغير طائفته. وشفقته على جماعة الطائفة اليعقوبية. شرقا وغربا بعدا وقربا لاجل الله تعالى. فلذلك وجب علينا الدعا له. مادام مشفقا علينا. والمطلوب من الرب سبحانه. المتعطف برحمته على سائر أجناس خليقته. شفى اوجاعه. وبدا وي اسقامه. وخلصه من جميع شدايده. ويفرح ضوايقه. ويحنن عليه قلب ملكنا السلطان عز نصره. ويرزقه منه الحظ والقبول ويجعل قوله عنده مقبول. ويكمل له افضل الارادات ويجريه على اسعد العادات. ويحنن عليه قلوب المتولين عليه.

ويعطهم الاحسان اليه. ويرشده الى الصواب في بعضه في سائر الاسباب. وبامنه في اوطانه. وبدر ارزاقه. وبدير عزه وعمارته وتوفيقه. ويحرسه بملايكة السلامة في نفسه وجسده واهله وولده. ويبارك في منزله. وفي كل ما له يتقلب فيه من الاسباب والارزاق ويجعل له الخير من الاتي ويقبل صدقاته السرية والجهرية. ورفده الذي يصنعه مع المحتاجين في السر والعلانية. وينجيه من اليوم السوء والشواعي الردية. مادام هو محبا مطلقا. ومحسنا ومشفقا على اهل الذمة. وبالخاصة الطايفة اليعقوبية. ويعضده بعنايته الالهية. ويحفظه بملايكة النورانية. ويكفيه المحن الرسمية. والامراض البدنية. والنجارب الردية الظاهرة والخفية. ويهبه عمرا طويلا. ومن الزلات مصون. بطلبات موسى وهرون. وبطلبات جميع الذين ارضوا الرب ويرضوه في كل اوان ووقت وزمان امين

نسخة بركه لمن روج من الولاده السادسه وانكروا عليه صدر تهذه البركة الى كل واقف عليها. وسامعا لما يتلا فيها.

هوامش الدراسة

(١) ناقش مارك سوانسون هذا اللقاء بالتفصيل، وكيف صارت هذه المقابلة نموذجاً للعلاقة بين البطريرك والحاكم المسلم، أنظر:

Swanson, The Coptic Papacy in Islamic Egypt, pp. 6-8.

(2) PO 1.4, pp. 496-97.

(٣) تريتون: أهل الذمة فى الإسلام؛ ترجمة وتعليق: حسن حبشي، ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م (سلسلة تاريخ المصريين، ٧٠) ص ٢٨٠.

(٤) حول الشروط العمرية ونسبتها الى الخليفة عمر بن الخطاب، أنظر: سيدة اسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣م (سلسة تاريخ المصرين، ٥٧) ص ٤٨ وما بعدها؛ الفريد بتلر: فتح العرب لمصر؛ تعريب محمد فريد أبو حديد، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٠م، ص٤٦٣؛ مقدمة صبحى الصالح لكتاب أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية، ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م؛ قاسم عبده قاسم: أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٧٩م، ص ص ٢٥-٢٩.

(٥) يظهر ذلك في نصوص تواقيع البطاركة الفعلية التي صدرت عن السلاطين، أو النماذج التي أنشأها كتاب الإنشاء كنموذج يُحتذى به. أنظر: القلقشندي، ج١٠، ص ص ٢٩٥-٣٩٩؛ ج١١، ص ص ٢٩٤-٤٠٢.

(6) PO 5.1, p.5.

(7) PO 10.5, p.307

(8) PO 5.1, p.22

(9) PO 5.1, P. 29

(10) PO 5.1, p.49

(11) PO 5.1, p.106

(12) PO 5.1, p.113

(13) PO 10.5, p. 404

(14) PO 10.5, p. 482

(١٥) ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب، ص١٣٠؛ PO 10.5, p.501

(16) PO 10.5, p.526, 527

(١٧) مجدي جرجس: نصوص جديدة حول القلاية البطريركية، ص ص ١٩٤-١٩٦.

(18) HP, Vol.2, Part2, p. 97.

(19)Burmester, O. H. E., The canons of Christodulos, pp.71-84.

(20)Burmester, O. H. E., The Canons of Cyril II, LXVII, p. 25 (269)

(٢١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٠، ص ص ٢٩٥–٢٩٨.

(٢٢) حنانيا الياس كساب: مجموع الشرع الكنسي، ص٨٥٧.

(٢٣) نفس المصدر ص٨٥٧ ، ٨٥٨.

(٢٤) ابن سباع: الجوهرة النفيسة فى علوم الكنيسة، ص ص ٢٨٨–٢٩٩؛ ٣٨٣.

(٢٥) ابن العسال: المجموع الصفوي، ص ٣٦٣.

(٢٦) ابن سباع: الجوهرة النفيسة، ص ٢٣٨.

(٢٧) النص جاء في أحد المخطوطات، ونقله صالح نخلة، الحلقة الثانية، ص ٧، ٨.

(٢٨) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١، ص ٣٩٧.

(٢٩) ابن منجب الصيرفي: قانون ديوان الرسائل، ص ١٣٣.

(٣٠) توفيق اسكاروس: نوابغ الأقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر، ج١، ص ٦١،٦٠.

(٣١) مخطوط رقم٢٩١/٣٠١ لاهوت مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة.

(٣٢) حول الأدراج البابوية وتاريخها، ومخطوطاتها، أنظر: مجدي جرجس: الأدراج البابوية، ص ص٦٣–٨٧.

(٣٣) مجدي جرجس: الأدراج البابوية، ص ٦٤.

(٣٤) مخطوط ٢٩١/ ٣٠١ لاهوت، أوراق ١٠و–١١ظ.

(35) Swanson, Coptic papacy, p. 103

(36) HP. Vol. 3, part3, p. 135

(37)PO I.4, p.500 (236)

(٣٨) يوساب (أسقف فوة): سير بطاركة كرسي الإسكندرية، ص ٥٠.

(٣٩) المقريزي، خطط ج٢، ص٤٩١.

(٤٠) ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص٥.

(٤١) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج، ص ٤٢.

(٤٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٥، ص ٣١٨. وهو البطريرك مقارة التاسع والخمسون (٩٣٢–٩٥٢م)

(٤٣) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٥، ص ٣٢١.

(٤٤) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١١، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٤٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١١، ص ص ٣٩٧-٤٠٠.

(٤٦) عشرات الأمثلة ذكرها القلقشندي، استشهد فيها بوثائق من إنشاء ابن فضل الله العمري؛ نذكر منها مكاتبات عن السلاطين وتقاليد وتواقيع مختلفة. القلقشندي: صبح الأعشى، ج٧، ص ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٣؛ ح١١، ص ٣٧٠، ٤٣٨.

(٤٧) أود أن اتقدم بخالص شكري لعالم المخطوطات الشهير الدكتور أيمن فؤاد على معاونته ونصيحته في طريقة نشر هذا النص.

(٤٨) مكاتبات البطاركة والمطارنة، مخطوط رقم٣٠١/٢٩١ لاهوت، ورقة ١٣٣و-١٩٥ظ.

(٤٩) صحتها "نجم"

(٥٠) زائدة.

(٥١) مكاتبات البطاركة والمطارنة، ورقة ١٩٤و-١٩٥ظ.

(٥٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١، ص ٥٢.

(٥٣) ابن فضل الله العمري: التعريف، ص ١٢٠.

(٥٤) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١، ص١١٤.

(٥٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١، ص ١٢٣.

(٥٦) ابن فضل الله العمري: التعريف، ص ١٢٢

(٥٧) ابن فضل الله العمري: التعريف، ص ص ١٢٣-١٢٤.

(٥٨) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٠، ص ص ٢٩٥-٢٩٨.

(٥٩) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١، ص ص ٣٩٥-٤٠٥.

(٦٠) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٤، ص ص ٢-٧٨.

(٦١) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٩٨، ٩٩.

(٦٢) المقريزي، السلوك، ج٣، ص ص ٢٦-٤٥.

(٦٣) ابن ناظر الجيش: كتاب تثقيف التعريف، ص ٣٧.

(٦٤) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١، ص ٨٧؛ ج٦، ص ١٧٤.

(٦٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١١، ص ١٠٠.

(٦٦) ابن فضل الله العمري: التعريف، ص ص ١٢٣-١٢٤.

المصادر والمراجع العربية

- ابن الراهب، أبو شاكر بطرس بن أبي الكرم (ت ق١٣): تاريخ ابن الراهب؛ عني بنشره الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت، ١٩٠٣م.
- ابن العسال، الصفي أبي الفضائل بن العسال (ت١٢٦٠م تقريباً): المجموع الصفوي؛ نشره جرجس فيلوثاؤس عوض، د.ت، جزءان
- ابن سباع، يوحنا بن أبي زكريا: الجوهرة النفيسة في علوم الكنيسة؛ حققه ونقله إلى اللاتينية الأب فيكتور منصور مستريح الفرنسيسكاني، القاهرة: المركز الفرنسيسكاني للدراسات الشرقية، ١٩٦٦م.
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين احمد بن يحيى: التعريف بالمصطلح الشريف؛ تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج٤؛ تحقيق: كامل سلمان الجبوري، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن ابى بكر (ت٧٥١هـ): أحكام أهل الذمة؛ حققه وعلق حواشيه صبحي الصالح، ط٣، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.
- ابن منجب الصيرفي: قانون ديوان الرسائل، القاهرة: مكتبة الواعظ، ١٩٠٥م.
- ابن ناظر الجيش، تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التميمي الحلبي: كتاب تثقيف التعريف؛ تحقيق رودلف فسلي، القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٧م.
- تريتون: أهل الذمة في الإسلام؛ ترجمة وتعليق: حسن حبشي، ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م (سلسلة تاريخ المصريين،٧٠).
- توفيق إسكاروس: نوابغ الأقباط ومشاهيرهم في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، القاهرة: مطبعة التوفيق، ١٩١٠م
- حنانيا الياس كساب: مجموعة الشرع الكنسي أو قوانين الكنيسة المسيحية الجامعة، بيروت، ١٩٧٥م.
- سيدة اسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣م (سلسة تاريخ المصرين، ٥٧).
- الفريد بتلر: فتح العرب لمصر؛ تعريب محمد فريد أبو حديد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م.
- قاسم عبده قاسم: أهل الذمة في مصر فى العصور الوسطى، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٧٩م.

- كامل صالح نخلة: سلسلة تاريخ البابوات بطاركة الكرسي الإسكندري، الحلقة الثانية، ط١، مصر: مطبعة دير السريان، ١٩٥٢م
- مجدي جرجس: الأدراج البابوية، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ٤١ (٢٠٠٢)، ص ص ٦٣-٨٧.
- مجدي جرجس: نصوص جديدة حول القلاية البطريركية بحارة الروم، حوليات إسلامية ٢/٤٨ (٢٠١٤)، ص ص ١٩٤-١٩٦.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ): المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت: دار صادر، د.ت.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ): السلوك لمعرفة دول الملوك؛ تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- مكاتبات البطاركة والمطارنة، مخطوط رقم٣٠١/٢٩١ لاهوت مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة.
- يوساب أسقف فوة: تاريخ الآباء البطاركة؛ نشرة: صموئيل السرياني، نبيه كامل، د.ن.، د. ت.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Burmester, O. H. E., The canons of Christodulos. Patriarch of Alexandria (A. D. 1947- 1077), Le MUSÉON, Reveu d'Études Orientales, Tome XLV (Cahiers 1-2), 1932, pp.71-84.
- Burmester, O. H. E., The Canons of Cyril II, LXVII patriarch of Alexandria, Le MUSÉON, Reveu d'Études Orientales, Tome XLIX (Cahiers 3-4), 1936, p. 25 (269)
- HP Vol.2, Part 2: Aziz Suryal Atiya, Yassa Abd al-Masih, and O. H. E. Burmester, eds., History of the Patriarchs of the Egyptian Church, Vol. II, Part II, Khaël III—Shenouti II (AD 880-1066) (Cairo: Société d'Archéologie Copte, 1948).
- HP, Vol.3, Part 3: Antoine Khater and O. H. E . Khs-Burmester, eds., History of the Patriarchs of the Egyptian Church..., Vol. III, Part III, CyrilII—Cyril V(AD 1235-1894) (Cairo: Société d'Archéologie Copte, 1970).

- PO 1.4: B.T.A. Evetts, ed., History of the Patriarchs of the Coptic Church of Alexandria, II, Peter I to Benjamin I (661), in Patrologia Orientalis, vol. 1, fasc. 4 (Paris: Firmin- Didot, 1904), 381-519.
- PO 10.5: B.T.A. Evetts, ed., History of the Patriarchs of the Coptic Church of Alexandria, IV, Mennas I to Joseph (849), in Patrologia Orientalis, vol. 10, fasc. 5 (Paris: Firmin- Didot, 1915), 357-551.
- PO 5.1: B.T.A. Evetts, ed., History of the Patriarchs of the Coptic Church of Alexandria, III, Agathon to Michael I (766), in Patrologia Orientalis, vol. 5, fasc. 1 (Paris: Firmin- Didot, 1910), 1-215.
- Swanson, Mark N., The Coptic Papacy in Islamic Egypt (641-1517), Cairo, new york: The American University in Cairo Press, 2010.